

المؤتمر الوزاري الثاني للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والعمل المناخي

القاهرة، 4 أكتوبر 2021

إعلان

يرجى في حالة وجود اختلاف الاعتماد على النسخة المعدة باللغة الإنجليزية.

اجتمع وزراء الاتحاد من أجل المتوسط في مؤتمرهم الوزاري الثاني حول البيئة والعمل المناخي بالقاهرة في 4 أكتوبر 2021 تحت الرئاسة المشتركة لمعالي وزير البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية السيد نبيل مصاروة، وسعادة نائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون اتفاقية الإتحاد الأوروبي الخضراء السيد فرانز تيمرمانز، وسعادة مفوض البيئة والمحيطات ومصايد الأسماك بالاتحاد الأوروبي السيد فيرجينيوس سينكيفيوس، وبحضور سعادة الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط السيد ناصر كامل.

ونشير إلى ما يلي:

- الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2014 بشأن البيئة وتغير المناخ، وكذلك الإعلانات الوزارية الأخرى ذات الصلة للاتحاد ولا سيما الخاصة بالاقتصاد الأزرق المستدام الصادرة في 2 فبراير 2021 والطاقة في 14 يونيو 2021 .
- أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) واتفاق باريس.
- اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) والعملية الجارية لإعداد إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD).

- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية خطيرة معينة، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

- مخرجات اجتماع جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019 (UNEA-4).

- اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية برشلونة") ، وبروتوكولاتها وقراراتها، بما في ذلك استراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة.

- مخرجات قمتي الأمم المتحدة للعمل المناخي في سبتمبر 2019 وديسمبر 2020 والدعوة لزيادة الطموح المناخي.

- قمة الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في 30 سبتمبر 2020.

- إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030.

- نتائج التقارير الخاصة للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، وتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، صنع السلام مع الطبيعة، والإصدار الخامس من تقرير التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي الصادر عن الأمم المتحدة.

- التزام البلدان المتقدمة بهدف جمع 100 مليار دولار سنويًا من مصادر متنوعة بحلول عام 2020 لدعم العمل المناخي في البلدان النامية.

ونقر بالاتي:

1. بالموجز المقدم لصانعي السياسات من تقرير التقييم المتوسطي الأولي (MAR1) الذي أجرته شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية و البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MedECC) حول المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغير البيئي في المنطقة وذلك كمساهمة هامة من المجتمع العلمي لتوجيه الإجراءات المناخية والبيئية المستقبلية في المنطقة.

2. بالآثار الخطيرة لتغير المناخ في منطقة المتوسط، والتي تزداد احترازًا بنسبة 20٪ أسرع من متوسط درجة الحرارة العالمية، مما يجعلها واحدة من النقاط الساخنة لتغير المناخ في العالم، وفقًا لنتائج التقرير MAR1.

3. بالتحديات المتعددة التي تواجه الأصول البيئية المشتركة في منطقة المتوسط، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة والكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات وموجات الحر والجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر وارتفاع درجة حموضته، وندرة المياه، والتصحر، و تدهور وتفتت الأرض والنظام الإيكولوجي، وفقدان التنوع البيولوجي، والصيد الجائر، والأنواع الغريبة الغازية، والإتجار بالأحياء البرية، وإزالة الغابات، وحرائق الغابات، والعواصف الرملية، وتلوث الهواء والماء والتربة.

4. بالمخاطر الكبيرة التي تشكلها هذه التحديات للنظم الإيكولوجية وخدماتها، و حياة البشر والمجتمعات، بما في ذلك تراثهم الثقافي، واقتصاداتهم، وبالتالي تصبح عوامل مضاعفة للتهديدات المحتملة تزيد من نقاط الضعف الموجودة مسبقًا في منطقة المتوسط، مما يؤثر بشكل كبير على الأمن والتنمية و بناء السلام.

5. بالحاجة إلى تعزيز الترابط بين النواحي العلمية ووضع السياسات على جميع المستويات لدعم وتعزيز إجراءات التنمية المستدامة القائمة على الاستنتاجات العلمية.

6. بالفوائد والفرص الاقتصادية، لاسيما لخلق الوظائف وتحقيق الإدماج الاجتماعي، والمصحوبة

بجهود حاسمة وفورية ومتضافرة للانتقال إلى اقتصادات مستدامة ومحايدة مناخيا وخضراء وعادلة ودائرية ومرنة، والتي تفوق الكلفة الناجمة عن عدم اتخاذ اجراءات أو اتخاذها بوقت متأخر والاستثمارات اللازمة لتنفيذ تلك الإجراءات.

كما تسلط الضوء على:

7. أن فيروس كوفيد-19 أظهر أن صحتنا وصحة كوكبنا مرتبطان بشكل وثيق، إذ أن تغير المناخ وزيادة الضغوط البشرية على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية يزيد من مخاطر تفشي الأمراض الحيوانية والتي قد تؤدي إلى انتشار الأوبئة.

8. وجوب أن تكون الحماية واستعادة التوازن البيئي والإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والتصدي لتغير المناخ بطريقة متكاملة جزءًا أساسيًا من التحرك الفوري بما يشمل تبني أهداف على المدى القريب والمتوسط تتسق مع الاستراتيجيات طويلة الأجل لحماية صحة الإنسان ورفاهه.

9 - يظل التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة أمرا بالغ الأهمية لإعداد العالم للصدمات النظامية وحالات عدم اليقين في المستقبل، ويمثل النموذج العالمي للتعافي والتنمية المستدامين.

10- أنه من خلال اتفاقية الإتحاد الأوروبي الخضراء، كثف الإتحاد الأوروبي التزاماته ووضع بصمة نموذجية لتحقيق الحياد المناخي في الإتحاد الأوروبي بحلول عام 2050 والحد من فقدان التنوع البيولوجي والتلوث مع تعزيز النمو الأخضر والمستدام والشامل للمجتمعات ذات المنعة.

ونعرب عن استعدادنا للاتي:

1. أن نكون سباقين ونعكس أعلى طموح ممكن من خلال تسريع الانتقال نحو اقتصادات مستدامة ومحايده مناخياً وخضراء وعادلة ودائرية وذات منعة.

2. لاحتواء ارتفاع درجات الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية عما كانت عليه اقبل العصر الصناعي، من أجل تجنب أسوأ عواقب الاحترار العالمي، بما يتفق مع توصيات أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

3. التصدي على نحو عاجل للتحديات المناخية والبيئية من خلال السياسات والاستراتيجيات والبرامج لزيادة قدرة المنطقة على التكيف والمنعة.

4. ضمان أن تحترم إجراءات النمو الاقتصادي والتعافي من اثار جائحة كورونا مبدأ "عدم إلحاق الضرر" والمساهمة في التنمية المستدامة والشاملة لمنطقة المتوسط من خلال إعادة البناء بشكل أفضل مع ضرورة اشراك الجميع.

5. موائمة البيئة والعمل المناخي في السياسات والميزانيات الوطنية والتدابير الضريبية والتمويل والاستثمارات المحلية والدولية في جميع القطاعات، ولا سيما الطاقة والزراعة ومصايد الأسماك والنقل والتصنيع والسياحة، العمل مع بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل التنموية ذات الصلة وإشراك القطاع الخاص.

6. تعزيز سياسات المناخ والبيئة المراعية للنوع الإجتماعي والمتوافقة مع الشباب ودعم مشاركة النساء والشباب في بناء القدرة على المنعة والتكيف مع المناخ والبيئة، مع إيلاء الاهتمام الأكبر للفئات البشرية والأماكن والنظم الإيكولوجية الأكثر هشاشة.

7. تعزيز التعاون الإقليمي والعمل المشترك، لاسيما من خلال المبادرات العابرة للحدود، للتصدي بشكل عاجل وفعال للتحديات البيئية والمناخية المشتركة، وبناء توافق في الآراء وتبادل المعارف وأفضل الممارسات.

8. بناء شراكات بين الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة، مثل الحكومات الإقليمية والمحلية والمجتمع المدني والمجتمع العلمي والقطاع الخاص.

في ضوء حالات الطوارئ المناخية والبيئية الراهنة، والتي تعكس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة للبلدان وفقا لظروفها الوطنية، نعتزم توحيد الجهود وتكثيفها لتنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية ذات الصلة لتحقيق التوازن بين انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن النشاطات البشرية والتخلص منها في أقرب وقت ممكن خلال النصف الثاني من القرن، فضلا عن تعزيز الاقتصادات العادلة والمرنة وذات الكفاءة في استخدام الموارد، والحد من التلوث وحماية التنوع البيولوجي والنظم البيئية في منطقة المتوسط.

قد يستلزم ذلك:

أ. تحديث المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) لتعكس أعلى مستوى ممكن من الطموح والتفوق على الأهداف المحددة حالياً، مع وضع أهداف واضحة وشفافة، والسعي إلى صياغة وعرض استراتيجيات للتنمية طويلة الأمد منخفضة الانبعاثات لغازات الدفيئة (LT-LEDS).

نعمل حالياً على إعداد خطط مساهمات أكثر طموحاً واستراتيجيات للتنمية طويلة الأمد منخفضة الانبعاثات لغازات الدفيئة قبل الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف. والمساهمة في تحقيق الهدف العالمي للتكيف بتكثيف الإجراءات ذات الصلة في سياق اتفاق باريس، وكذلك تعزيز الجهود المشتركة من أجل الإبقاء على الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من 2 درجة مئوية، ومتابعة الجهود للحد من ارتفاعها إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي.

ب. تطوير سياسات طموحة ذات منعة للمناخ وإيجابية للطبيعة وخطط نمو وتعافي من اثار جائحة كورونا، مستدامة وشاملة تتماشى مع أهداف اتفاق باريس ووفقًا للأولويات الوطنية التي قد تغطي- من بين أمور أخرى- الميزانيات والأطر الخضراء للمشتريات ، و ذلك بجانب التخفيض الملموس التدريجي لاستخدام الوقود الأحفوري، الإلغاء التدريجي للمساهمات المالية غير الفعالة، التحول السريع والنظيف والآمن والمستدام في الطاقة، والإصلاحات الهادفة لتوفير بيئة ممكنة للاستثمارات المستدامة وآليات الانتقال العادلة.

ج. زيادة العمل على التكيف من خلال اتخاذ التدابير المناسبة الهادفة الى تعزيز قدرات البلدان على الاستجابة لتأثيرات تغير المناخ وجعل منطقة المتوسط ذات منعة وأكثر مقاومة للمناخ.

يمكن أن تشمل تدابير التكيف إدارة واستعادة النظم الإيكولوجية، تبني حلول للإدارة المستدامة للمياه والسواحل، الإجراءات التي تستهدف الحد من تدهور الأراضي والتصحر وتآكل السواحل، و كذلك الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك رفع الجاهزية للحالات الطارئة، إقامة البنى التحتية والاستثمارات المقاومة للمناخ، وترويج الحلول القائمة على الطبيعة.

د. وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات بيئية تهدف إلى منع والحد من تلوث الهواء والماء والبحار والتربة لتحقيق الهدف طويل الأمد المتمثل في القضاء على التلوث من أجل حماية صحة الإنسان ورفاهه والحفاظ على البيئة، مع الأخذ بعين الإعتبار استكمال المبادرات القائمة بموجب اتفاقية برشلونة والأطر الأخرى ذات الصلة. إيلاء اهتمام خاص للتلوث بالبلاستيك، ولا سيما النفايات في البحار وتأثير المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

هـ. صياغة السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة للانتقال إلى اقتصاد دائري وأخضر وشامل يتسم بالكفاءة من حيث استخدام الموارد تهدف الى الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد الطبيعية، فضلاً عن اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

و. صياغة سياسات لحماية وإدارة واستعادة التنوع البيولوجي، ولاسيما دعم تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي والتحضيرات لاعتماد إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويشمل ذلك إدماج التنوع البيولوجي في سياسات قطاعات أخرى لا سيما الزراعة ومصايد الأسماك وغيرها، وإنشاء نظام للمناطق المحمية طموح وشامل إيكولوجيًا يدار بشكل جيد ومتصل، يمثل 30٪ من النظم البيئية البحرية و 30٪ من النظم البيئية البرية، بالإضافة إلى تنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة والطرق المعتمدة على النظام الإيكولوجي كجزء أساسي من الإجراءات التي تتعامل مع تغير المناخ.

ز.- اتخاذ خطوات للحد من تلوث الهواء في منطقة المتوسط، ولاسيما الحد من انبعاثات أكاسيد الكبريت (SOx)، بما يتضمن تنفيذ قرار ديسمبر 2019 من قبل الأطراف الأعضاء في اتفاقية برشلونة.

ح- صياغة السياسات وتنفيذ الإجراءات لضمان الأمن الغذائي من خلال نظم غذائية مستدامة وذات منعة تسهم في الحفاظ على الصحة العامة وعلى القدرة على تحمل تكلفة الغذاء بما يتماشى مع نتائج قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية في 2021، مع التركيز بشكل خاص على أنماط تغذية صحية ومستدامة ونظام غذائي مثل حمية البحر الأبيض المتوسط.

ط. زيادة الموارد (بما في ذلك التمويل والتجارة وبناء القدرات وتنمية المهارات وتطوير التكنولوجيا ونقلها والابتكار) لدعم الانتقال نحو اقتصادات ذات منعة وشمولية ومستدامة. ينبغي للاستثمارات أن تعزز الانتقال إلى الطاقة النظيفة والأمنة والمستدامة والأنشطة والمشاريع الاقتصادية المستدامة في قطاعات مثل التنمية الحضرية والريفية، والاقتصاد الأخضر والدائري، وإدارة المياه والنفايات، واستعادة وحماية التنوع البيولوجي، والنقل والتنقل الذكي، والأنظمة الغذائية وسلاسل القيمة القادرة على التكيف مع المناخ، والسياحة، والتراث الخاص بالثقافة والطبيعة.

ولهذه الغاية ، فإننا نؤيد توسيع المنصة الدولية للتمويل المستدام والمبادرات ذات الصلة "بقمة الكوكب الواحد". ونشجع أيضا تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة واستكشاف الخيارات، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً، لتطوير أنظمة تسعير الكربون.

ي. تعزيز التعاون والبحث في المجالات ذات الاهتمام المشترك بشأن العمل المناخي والبيئة، وتعزيز الابتكار من أجل تطوير تكنولوجيا انبعاثات الغازات الدفيئة المنخفضة ونقلها وتعزيز الصلة بين العلوم والمجتمع والسياسات من أجل حوكمة البيئة والمناخ، بما يشمل الدعم المستمر لشبكة خبراء حوض المتوسط المعنية بتغير المناخ والبيئة MedECC و المبادرات الأخرى ذات الصلة مثل PRIMA (الشراكة من أجل البحث والابتكار في البحر الأبيض المتوسط) ومبادرة BLUEMED للوظائف الزرقاء والنمو في منطقة المتوسط.

ك. بناء وتعزيز القدرات المحلية لتنفيذ أحكام إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية القوية والمستدامة للبيانات ذات الصلة بالمناخ.

ل. الإشراف الفعال لجميع الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك السلطات والإدارات الوطنية والإقليمية والمحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية في وضع وتطوير وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات المناخية والبيئية.

م. دمج اعتبارات النوع الاجتماعي والشباب في سياسات وإجراءات واستثمارات المناخ والبيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضاً الفئات الهشة، لا سيما من خلال تدابير بناء القدرات والوعي المتناسبة مع النوع الاجتماعي والشباب، وتعزيز مشاركة النساء والشباب في صنع وتنفيذ ومتابعة سياسات البيئة والمناخ.

ن. الاهتمام بالوعي والفهم لتغير المناخ والتدهور البيئي من خلال برامج التعليم المناسبة، لتسريع المشاركة المدنية وكذلك التغيير السلوكي ونمط الحياة الذي بدأته بالفعل الأجيال الشابة وزيادة وعي المستهلك.

س. تعزيز التعاون الإقليمي، من خلال الاتحاد من أجل المتوسط والمنتديات الإقليمية الأخرى ذات الصلة، لتحسين تنسيق السياسات، وتبادل المعرفة وأفضل الممارسات، فضلا عن السير باجراءات التنفيذ، وتحديد الحلول الإقليمية الممكنة للتحديات المشتركة، وتعزيز التحول الأخضر في المنطقة.

ع. مواصلة العمل معا لبناء توافق في الآراء بقدر الإمكان بشأن القضايا الحاسمة المدرجة في جداول أعمال الاتفاقيات والاتفاقات المتعددة الأطراف ذات الصلة حول البيئة والمناخ، وتعزيز التعاون لضمان تنفيذها الفعال.

تأكيدا على دور الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) كمنتدى رئيسي للحوار السياسي في المنطقة ومنصة قيّمة لتحقيق تعاون إقليمي فعال، ندعو مجموعة العمل المعنية بالبيئة وتغير المناخ التابعة للاتحاد إلى الانتهاء من إعداد ودعم تنفيذ "أجندة 2030 للتحول نحو منطقة متوسطة أكثر اخضرارا" ، و" خارطة طريق العمل المناخي " ورصد ما تحرزهما من تقدم، بما يتماشى مع أهداف هذا الإعلان.

نعرب عن عميق امتناننا لحكومة جمهورية مصر العربية على كرم ضيافتها ولأمانة الاتحاد من أجل المتوسط لجهودها في عقد هذا الاجتماع.

نعزّم من حيث المبدأ، أن نجتمع خلال 4 سنوات لمناقشة المتابعة المناسبة.

لا يقصد بهذه الوثيقة إنشاء حقوق أو التزامات بموجب القانون الدولي أو المحلي أو أن ينتج عنها تبعات مالية ملزمة.
